قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠١٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠٠٦ ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٠ ق. عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٠/٨/٨ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يرقى السيد الدكتور/ جابر عوض عبد الحميد الجندى - وكيل عام النيابة الإدارية إلى وظيفة وكيل عام أول بهيئة النيابة الإدارية على أن يكون لاحقًا للسيد/ ناصر أحمد محمد سلامة وسابقًا على السيد / أحمد عبد الحميد حسين بودى الوكيلين العامين الأول بهيئة النيابة الإدارية.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ رمضان سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٦ سبتمبر سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبارك